فعالية برنامج إثرائي لبعض مهارات صنع القرار لدى الفائقين أكاديميا من طلاب كلية الحقوق

الباحثة / إيمان حسين محمد ناصر

باحثة ماجستير

أ.د سناء محمد سليمان أ.د/ اسماء عبد المنعم

المستخلص :
هدفت هذه الدراسة إلى إثراء بعض مهارات صنع القرار من خلال التدريب على برنامج من إعداد الباحثة ، وتكونت عينة الدراسة من الفائقين أكاديميا من طلاب كلية الحقوق (ن =٢٤) بمتوسط عمري (٢٠ سنة ، ٦ أشهر) وانحراف معياري (٠،٥٤) من الذكور تم توزيعهم مناصفة على المجموعتين التجريبية والضابطة ، وتمثلت أدوات الدراسة في (مقياس مهارات صنع القرار ، البرنامج الإثرائي لمهارات صنع القرار) من إعداد الباحثة ، وقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعة التجريبية قبل تطبيق البرنامج الإثرائي وبعده على مقياس مهارات صنع القرار في اتجاه القياس البعدي ، كما كشفت عن وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعة التجريبية ومتوسطات رتب درجات المجموعة الضابطة بعد تطبيق البرنامج الإثرائي في اتجاه المجموعة التجريبية على مقياس مهارات صنع القرار ، كما كشفت عن عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين البعدي والتتبعي لمهارت صنع القرار .

الكلمات المفتاحية :
البرنامج الإثرائي Enrichment Program
مهارات صنع القرار (القضائي) Judicial Decision Making Skills
مهارات إعداد القرار (القضائي) Judicial Decision Preparation Skills
مهارات تمثيل مادة القرار (القضائي) Judicial Decision Representativeness Skills
مهارات اتخاذ القرار (القضائي) Judicial Decision Taking Skills
مهارات تقييم القرار (القضائي) Judicial Decision Valuation Skills
مهارات عرض القرار (القضائي) Judicial Decision Representation Skills

مقدمة

يمثل الجزاء الجنائي Criminal sentencing الوسيلة التي تستخدمها الدولة للتعبير عن رد فعل المجتمع إزاء من صدر عنه سلوك منطو على جريمة ، وإذا كانت العقوبة هى رد الفعل الوحيد المترتب على الجريمة المرتكبة لردع الجاني إلا أن إفلاس نظام العقوبات Penal System المحددة والثابتة ذات الحد الواحد والتي كان القاضي يطبقها بصورة آلية قد دفع بعض التشريعات الجنائية إلى إعادة النظر في هذا النظام وإدخال نظام بديل هو تنوع العقوبات حيث أعطت التشريعات للقاضي سلطة عن طريق النص في القانون على عقوبة من حدين للجريمة وكثيرا ما يكون التراوح بين الحدين الأدنى والأقصى كبيرا حتى يجئ تقدير القاضي للعقوبة مراعيا مختلف الاعتبارات المتعلقة بالجاني والجريمة ، وقد ينص القانون على عقوبات متنوعة للجريمة يختار القاضي من بينها العقوبة الملائمة للمتهم ، وفضلا عن ذلك فإن له أن ينزل بالعقوبة عن حدها الأدنى استنادا إلى الظروف المخففة ، ويختلف قدر السلطة التقديرية التي تمنح للقاضي بين التشريعات المختلفة ، بل وفي التشريع الواحد ذاته يختلف قدر السلطة حسب المجال الذي يعالجه القانون والسياسة التي يهدف إلى تحقيقها . (مدحت عبد العزيز ، ٢٠٠٧ ، ص١٣)

والمغزى من وراء ذلك هو أن المساواة في القانون الجنائي أدت إلى عدم المساواة بين أناس مختلفين لأن العقاب وإن كان واحدا في الاسم ، فإنه يختلف في الحقيقة باختلاف النوع والسن والحالة الاجتماعية والوضع الاقتصادي ، فالعقوبة لا تحدث نفس الأثر على جميع الأفراد الذين توقع عليهم فأصبح تحديد العقوبة يخضع لقواعد وضوابط يمارس بموجبها القاضي سلطته التقديرية . (عطية مهنا ، ٢٠٠٤، ص ٨٧)

وتخول تلك السلطة التقديرية التي منحها التشريع القانوني للقاضي حق مبدأ الاقتناع الذاتي Self-Conviction في الإثبات الجنائي والذي بناء عليه يختار القاضي نوع وقدر العقوبة الملائمة لحالة الجاني على ضوء المعلومات المتصلة بشخصه وصفاته والأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجريمة لتكون محل اعتبار عند اختيار العقوبة المناسبة ، فتنظيم الإثبات الجنائي يخضع لنظامين نظام الأدلة القانونية ونظام الاقتناع الذاتي ، ويقصد بالأدلة القانونية ذلك النظام الذي يقيد اقتناع القاضي بالإدانة وفقا لشروط قانونية يحددها المشرع سلفا ، فمتى توافرت هذه الأدلة فإن القاضي يتحقق من قيامها ومراقبة توافر شروطها القانونية لكي يقرر بعد ذلك اقتناعه أو عدم اقتناعه على ضوء توافر هذه الأدلة أو عدم توافرها وعلى ذلك فإن عمل القاضي في هذا الشأن لا يعدو أن يكون مجرد عملية حساب رياضية لا دخل فيها لاقتناعه الشخصي ، أما نظام الاقتناع

الذاتي فهو ذلك النظام الذي يقدر القاضي بحرية فيه قيمة الأدلة ، ولا يملي عليه المشرع أي حجية معينة لإعمالها . (أحمد فتحي ، ١٩٩٣، ص٧٦٤)

ولا يقتصر بحث السلطة التقديرية لدى القاضي وضوابطها على التشريع القانوني وحسب بل أصبحت مادة تقصي ودراسة لكثير من البحوث النفسية التي كشفت عن الدور الوسيط للعمليات المعرفية Cognitive Processes في الوصول إلى قرارات مختلفة بالعقوبة الجنائية تستند إلى نفس الوقائع الواردة بمحضر وتحريات القضية . (Lovegrove, 2002, p185)

فقد توصل (Colwell,2005; Helversen & Rieskamp, 2009) إلى أن العمليات المعرفية المتضمنة في إصدار الحكم بالعقوبة الجنائية لا تتبع بالضرورة استراتيجية تجميع خطي Linear Additive Strategy فأحيانا ما تعتمد الأحكام على استراتيجيات غير تعويضية Non-compensatory Strategy ، وتوصلت (Wildermuth,2008) إلى أن الميكانزمات المعرفية Cognitive Mechanisms التي توازن بين كل من عوامل تشديد / تخفيف العقوبة تتمثل في المقارنة Comparison ، والتقويم Evaluation ، والتكييف Adjustment .

وقد اتسع اهتمام البحث السيكولوجي لينتقل من دراسة العمليات المعرفية كمتغير وسيط يكشف عن مدى اتباع سياسات الحكم القضائي (M.Dhami&Ayton,2001) إلى دراستها ضمن نموذج يقدمها كمتتالية من التجهيز المعرفي التي يخلص بمقتضاها القاضي إلى حكم يفصل في النزاع القائم بين أطراف الدعوى ، وهو ما يعرف بصنع القرار القضائي Judicial Decision Making .

وتهتم نماذج صنع القرار القضائي بالكشف عن الطريقة التي يصنع بها القضاة قرارتهم في ضوء النظريات الحديثة المستمدة من العلوم المعرفية والذكاء الاصطناعي (Drobak&North,2008) والتي تحقق عبر رؤية عميقة لحدود القدرات المعرفية البشرية وتقييدات سياق القرار القضائي التوازن بين كل من الفردية Individualized والترابط Coherent والمنطقية Logical التي توصف بها جودة الحكم القضائي الذي يتسق مع مبدأ السلطة التقديرية ويضعف احتمال الطعن عليه . (Hall,et al., 2005, p7)

مشكلة الدراسة :

إن القرار المنوط بالقاضي أن يصنعه قد يكون حكما بالعقوبة الجنائية التي يقررها القانون ويوقعها على من تثبت عليه المسئولية الجنائية والتي تمس الشخص في ذاته أو ماله أو حتى أهليته القانونية، فهناك حاجة ماسة للتدريب على مهارات صنع القرار القضائي التي يتطلبها واقع العمل القضائي المثقل بأعداد ضخمة من الدعاوى الجنائية تحت ضغط الوقت وعدم وجود تغذية راجعة تكشف عن جودة الحكم وكفاءته ، خاصة وأن رسالة القضاة في المجتمع هى تحقيق عدالة ناجزة تتطلب ضمن شروط استيفائها تدريبهم على مهارات صنع القرار القضائي .

وقد ظهر توجه حديث يركز على الإعداد المسبق (للقاضي المتدرب) في مرحلة ما قبل التخرج الجامعي في كليات الحقوق وقبل أن يلتحق بالعمل بالسلك القضائي وذلك لأن :

- الطلاب في هذه السن في طور اكتساب مزيد من القدرة على التفكير التحليلي والاستدلالي ومن ثم ينبغي أن تصقل لديهم تلك المهارات التي تؤهلهم لتولي المهام المهنية للعمل القضائي مما يحملهم على جدية إدراك عواقب ذلك التدريب بالنسبة للمستقبل .
- إن الطالب تحت التخرج ليست عليه أعباء مهنية وضغوط اجتماعية تقلل من فرص استفادته واكتسابه لتلك المهارات مما يمهد مبكرا لصقلها وضمان استقرارها لديه قبل التحاقه بالعمل القضائي .

كما أن تلك المهارات تفيد طالب كلية الحقوق إذا ما التحق بمهنة أخرى غير القضاء سواء عمل محاميا حرا أو بالشئون القانونية لأن تلك المهارات تعكس منظومة القرار القضائي للعدالة الجنائية التي ينبغي على جميع العاملين بساحتها خدمتها ورعايتها .

وخرج في ضوء ذلك التوجه الحديث مشروع الممارسات الأفضل The Best Practices Project 2007 الذي أعدته رابطة التعليم القانوني العيادي بجامعة أريزونا والذي يقدم رؤية جديدة إزاء إعداد طالب كلية الحقوق ليمارس الأدوار القانونية المنوط تأهيله لها وذلك ضمن خطة برنامج تدريبي متكامل للتأهيل يشتمل على تدريبه على مهارات التعلم مدى الحياة ، ومهارات التفكير التحليلي ، ومهارات الاتصال ومهارات الإدارة ومهارات التعلم الذاتي ، والتي تثري لدى الطالب المهارات القانونية المستهدف ممارستها مهنيا من جانب وتدعمه إذا ما تراجعت ظروف وفرص التدريب المستقبلي من جانب آخر .

وهو ما شجع جامعات الدول المتقدمة على تصميم برامج تدريب تأهيلية لمهارات العمل القضائي تعتمدها الجامعات كشرط من شروط تخرج طالب الحقوق مثل برنامج أريزونا وميامي ونيومكسيكو وداكوتا وغيرها .

وقد نبعت مشكلة الدراسة من عدة مؤشرات :

١ . عدم وجود برامج إثرائية – في حدود علم الباحثة – لمهارات صنع القرار القضائي بالبحوث والرسائل العلمية بالمكتبة العربية .

٢. عدم وجود برامج معتمدة بالجامعات المصرية – في حدود علم الباحثة – لطلاب كلية الحقوق تؤهلهم للالتحاق بالسلك القضائي .

٣ . التطورات العالمية في مجال المعلومات والتكنولوجيا في الدول المتقدمة وانعكاس ذلك على نظم التعليم والتدريب في هذه الدول وظهور نظم خبيرة لإدارة المعرفة القانونية تفرض علينا إجراء تغييرات جوهرية لننتج متعلما قادرا على الإسهام النشط الفعال في العمل القضائي وهذا يتحقق من خلال تدريب الطلاب تحت التخرج على مهارات صنع القرار القضائي .

٤.الوضع الراهن للتعليم الجامعي المتمركز حول المحاضر الذي يفرغ ما لديه من معلومات في عقول طلابه الفائقين أكاديميا دون الاهتمام بإكسابهم المهارات التي تمكنهم مستقبلا من ممارسة الأعمال القضائية المنوط تأهيلهم لها .

وتتبلور مشكلة الدراسة الراهنة في الإجابة عن السؤال التالي :

ما مدى فعالية برنامج إثرائي في تنمية مهارات صنع القرار لدى مجموعة من الفائقين أكاديميا من طلاب كلية الحقوق ؟

أهداف الدراسة :

١- تنمية مهارات صنع القرار لدى مجموعة من الفائقين أكاديميا من طلاب كلية الحقوق من خلال تدريبهم على برنامج من إعداد الباحثة لإثراء مهارات صنع القرار(مهارات إعداد القرار ، مهارات تمثيل القرار ، مهارات اتخاذ القرار ، مهارات تقييم القرار ، مهارات عرض القرار) .

٢- الكشف عن مدى فعالية البرنامج المعد في إثرائه لمهارات صنع القرار(مهارات إعداد القرار ، مهارات تمثيل القرار ، مهارات اتخاذ القرار ، مهارات تقييم القرار ، مهارات عرض القرار) لدى مجموعة من الفائقين أكاديميا من طلاب كلية الحقوق .

أهمية الدراسة :

١- يمثل هذا البحث انعكاس للضرورة الماسة للتكامل بين علم النفس والعلوم القضائية ، والتي تتمثل مؤشرات هذه الضرورة في :

أ . ما أشارت إليه (Wildermuth,2008) من أن تباين الأحكام الجنائية الصادرة بحق متهمين متماثلين لهم نفس السجل الجنائي وارتكبوا نفس النوع من الجرائم بنفس الأسلوب ترجع إلى الاختلاف القائم بين القضاة في سمات الشخصية والقيم والاتجاهات .

ب . ما أشار إليه(Helversen & Rieskamp, 2009) من عدم اهتمام المشرع والمنظم للقوانين بالعمليات المعرفية المتضمنة في إصدار الحكم وفق موادها التشريعية .

٢- يعتبر البحث الراهن ضمن بحوث التدخل السيكولوجي لإحداث تغيير مقصود في سلوك الطلاب المشاركين ، وتعتبر برامج التدخل السيكولوجي صورة الإفادة التطبيقية من الدراسات النفسية في مجالات مختلفة كالتعليم والتدريب والتنمية .

(حسين الدريني ، محمد كامل ، ٢٠٠٦، ص٩)

مصطلحات الدراسة :

١- البرنامج الإثرائي Enrichment Program

تعرفه الباحثة إجرائيا بأنه :

مجموعة من الإجراءات التطبيقية النشطة المصممة وفق توجه نظري والتي يتم تنفيذها في صورة مجموعة من الجلسات التدريبية على بعض الأنشطة والمواقف والمهام المعدة مسبقا والمستهدف تقديمها كحزمة كلية قابلة لأن يعيد إجرائها مدربون آخرون لإكساب وتنمية المهارات المنوط إثرائها لدى الأفراد المشاركين بالبرنامج .

٢- مهارات صنع القرار (القضائي) Judicial Decision Making Skills

تعرفها الباحثة إجرائيا بأنها :

التكنيكات المعرفية التي يستخدمها القاضي بوعي في معالجة معلومات الدعوى لإصدار حكم قضائي في حق المتهم .

أ . مهارات إعداد القرار (القضائي) Judicial Decision Preparation Skills

تعرفها الباحثة إجرائيا بأنها :

استخراج المعلومات الأساسية من الدعوى وتوزيعها على نظام تصنيفي محدد .

ب . مهارات تمثيل القرار (القضائي) Judicial Decision Representativeness Skills

تعرفها الباحثة إجرائيا بأنها :

بناء سيناريو مطابق لواقع أحداث الدعوى يكشف عن العلاقة السببية فيما بينها .

ج . مهارات اتخاذ القرار (القضائي) Judicial Decision Taking Skills

تعرفها الباحثة إجرائيا بأنها :

الاستخدام الواعي لواحدة أو أكثر من استراتيجيات انتقاء الأدلة الإقناعية لإدانة أو تبرئة المتهم في الجريمة موضوع الدعوى تنتهي بقرار الحكم على المتهم .

د . مهارات تقييم القرار (القضائي) Judicial Decision Valuation Skills

تعرفها الباحثة إجرائيا بأنها :

مراجعة وتدقيق وتصحيح معلومات الدعوى التي تم معالجتها في مستويات التجهيز السابقة .

هـ . مهارات عرض القرار (القضائي) Judicial Decision Representation Skills

تعرفها الباحثة إجرائيا بأنها :

تقديم بيانات وأسباب ومنطوق القرار وفق الأسس القضائية لكتابة الأحكام .

٣- الفائقون أكاديميا Academic Outstanding Students

الطلاب الأعلى في مجموع درجات الفرقة الثالثة من الحاصلين على ٨٥% فأعلى .

الإطار النظري

أولا : مهارات صنع القرار Decision-making skills

يعرفها Gregory & clemen بأنها سلسلة متتابعة من الإجراءات التلقائية التي تحدث داخل نسق من النشاط الهادف لاختيار بديل من بين عدة بدائل بناء على قيم وتفضيلات صانع القرار .

(Gregory & clemen, 2004, p.90)

وفي مراجعة دقيقة استخلص خلالها Hartoonian & Laughlin (1990:163) المهارات الرئيسية التي تضمنتها أدبيات وبحوث صنع القرار والتي لا يكاد يخلو بحث من عرضه لواحدة أو أكثر من هذه المهارات التي تتمثل في :

١- تحديد موقف صنع القرار

وتتضمن تلك المهارة الرئيسية مهارات فرعية تتمثل في :

أ. تحديد موضوع القرار .

ب. تحديد هدف الفرد من القرار .

ت. تحديد قيم الفرد من الوصول إلى القرار .

ث. تحديد مستويات الرضا عن القرار .

٢- تصور العلاقة بين متغيرات موقف صنع القرار

وتتضمن تلك المهارة الرئيسية مهارات فرعية تتمثل في :

أ. الكشف عن العلاقة بين بعض المتغيرات التي يشتمل عليها موقف القرار .

ب. الكشف عن السبب والنتيجة في موقف القرار .

ت. تنظيم وإعادة تنظيم العلاقة بين بعض متغيرات موقف صنع القرار .

٣- انتقاء البدائل
وتتضمن تلك المهارة الرئيسية مهارات فرعية تتمثل في :
أ. حصر كافة الخيارات الممكنة .
ب. تحديد المحكات .
ت. تطبيق قاعدة "ماذا لو " عند الانتقاء بين الخيارات .
٤- تقييم البدائل
وتتضمن تلك المهارة الرئيسية مهارات فرعية تتمثل في :
أ. ترتيب المحكات وفق مبدأ "الأولوية" .
ب. توقع النتائج المترتبة على اختيار كل بديل .
ت. اختيار البديل الأعلى أولوية وذي النتائج الأكثر جدوى .
٥- تنفيذ القرار
وتتضمن تلك المهارة الرئيسية مهارات فرعية تتمثل في :
أ. حل المشكلات التي تواجه تنفيذ القرار .
ب. إدارة الصراع عند تنفيذ القرار .

ثانيا : السياقات التطبيقية المتخصصة لصنع القرار

رغم ما تتفاوت به القرارات فيما بينها من حيث أهميتها ودرجة تعقيدها ومن ثم ما تتطلبه من مقدار جهد ومعالجة ، فإن أهم ما تتباين به هي الصفة التي عليها صانع القرار ، هل القرار شخصي أم تفرضه مسئوليات الوظيفة والاختصاص ، وظهرت العديد من الدراسات والبحوث التي تهتم بكلا المستويين لصنع القرار على المستوى الشخصي والمستوى المهني الذي تعتمد سياقاته المهنية المتعددة " طبية ، تربوية ، اقتصادية ، قانونية ... إلخ " على نفس العناصر الرئيسية لصنع القرار العام ، والتي تتمثل في (وجود هدف ، توافر معلومات ، اختيار بين البدائل) ، والشكل (١) يوضح العناصر الرئيسية المشتركة لصنع القرار على المستويين الشخصي والمهني :

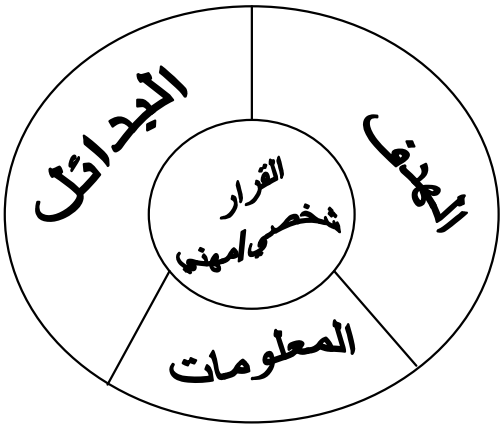

شكل (١) العناصر الرئيسية لصنع القرار الشخصي/ المهني

والمجال التطبيقي المتخصص لصنع القرار الذي يعني البحث الحالي بدراسته هو المجال القضائي الذي يستقل ببعض الخصائص التي يتمايز بها عن المجالات التطبيقية المتخصصة الأخرى والتي تتلخص في :

١- سياق القرار القضائي معقد Complex فهو مجموع ما توصلت إليه كافة الجهات التي تتشارك في عملها لتحقيق العدالة الجنائية والتي تتمثل في(سلطات الضبطية القضائية ، سلطات التحريات وجمع الاستدلالات ، فالإدارة العامة للأدلة الجنائية / مصلحة الطب الشرعي ، النيابة العامة) .
٢- تستغرق فترة الإعداد لصنع القرار القضائي مدة أطول من تلك التي يستغرقها صانع القرار في المجالات المتخصصة الأخرى .
٣- لا توجد تغذية راجعة لصانع القرار القضائي عن تبعات الحكم الذي أصدره .
٤- القرار القضائي يقع على متصل من درجات التقاضي يتراوح ما بين حكم أول درجة والحكم النهائي .

٥- القرار القضائي بالعقوبة يخضع لمبدأ السلطة التقديرية ليختار القاضي بحرية عقوبة تقع بين حدين قررهما القانون .

ثالثا: النماذج النظرية لصنع القرار القضائي

تعددت النماذج النظرية التي قدمت تصورات محددة وواضحة حول كيفية صنع القرار وتأثير متغيرات صانع القرار في الوصول للقرار الأفضل ، وللطبيعة الخاصة والمميزة لصنع القرار في المجال القضائي ، فإن الباحثة تصنف النماذج النظرية لصنع القرار القضائي في ضوء بعدي البنية / العملية بحيث تعكس نماذج كلا البعدين المفاهيم والافتراضات الأساسية التي تميز كل نموذج متبعا بالدراسات ذات الصلة التي أجريت في ضوئه .

أ . نماذج بنية القرار القضائي

تستخلص تصورها النظري لصنع القرار القضائي من خلال دراسة ملفات الدعاوى التي صدرت بالفعل فيها أحكام نهائية ، وتصنف النماذج في ضوء هذا البعد إلى :

أ . (١) النماذج الحاسوبية لصنع القرار القضائي Computational Model

تمثل الأساس والخلفية النظرية لجهود بعض الباحثين في تصميم أنظمة محوسبة تحاكي العمل القضائي من خلال نمذجة الشبكات العصبية للجيل السادس وما بعده من الحاسبات الآلية القادرة على :

- تصدير الأحكام القضائية السابقة والصادرة في موضوع مماثل للنزاع الذي ينظره القاضي .
- الإجابة عن كافة الاحتمالات المتوقعة في نظر الدعوى ودراستها قضائيا .

ومن أمثلة هذه النماذج :

أ . (١) ١- نموذج تمثيل المعرفة A knowledge Representation Model

وضعه (Kemp, et al 2006) تطويرا لنموذج Ashley في إدارة المعرفة القانونية ، ويهدف نموذج تمثيل المعرفة إلى نمذجة المعلومات المتضمنة في القضايا السابقة لموضوع الدعوى المنظورة ليسهل على صانع القرار القضائي :-

١- تطبيق المواد القانونية على الدعوى المنظورة .
٢- القياس على الحجية القانونية للدعاوى السابقة لنفس موضوع الدعوى المنظورة .
٣- تأسيس الرأي القضائي .

وتتمثل العناصر الرئيسية للنموذج في أربع مستويات :

- مستوى المصدر Source level

ويتضمن وحدتين : أ . الدعوى الجديدة
ب . الدعاوى السابقة لنفس موضوع الدعوى الجديدة .

- مستوى التمثيل Representative level

ويتضمن ثلاث وحدات :

✓ **القضايا**

وهو موضوع النزاع الذي يُدرج الدعوى ضمن مجموعة محددة من الدعاوى يحكمها النص العام للقانون المقرر لها ، وتنبثق عن تلك الوحدة (القضايا الفرعية) وهي الخصائص المميزة لموضوع النزاع الذي يطبق وفقا لها مواد محددة من القانون المقرر للدعوى .

✓ **العوامل**

وهى المعلومات المتعلقة بالحقائق القانونية النمطية بالدعوى والتي تنقسم إلى :

- العوامل المؤيدة للمدعي pro-claiment
- العوامل المؤيدة للمدعى عليه pro-respondent

والتصنيف الثنائي لتلك العوامل يسمح بالحفاظ على خصائص التوجه الحجي للدعوى Argument Orienation

✓ **معالم سياق الدعوى**

وهي الأحداث المحايدة بالدعوى والتي لا تدخل ضمن العوامل المؤيدة للمدعى أو المدعى عليه ، وإنما تفضل لمن رجحت له الحجية القانونية من أحد طرفي النزاع

- مستوى الإيداع Repository level

تتجمع الدعاوى السابقة المماثلة لموضوع الدعوى المنظورة فيما يعرف بمكتبة الدعاوى السابقة Precedent library حيث يحتفظ ويسترد منها ما يطابق معايير تلك المماثلة .

- مستوى الناتج Output level

وهى الدعوى السابقة المتعلقة بموضوع الدعوى المنظورة والتي تتضمن أكثر من غيرها نفس القضايا المتضمنة في الدعوى المنظورة .

أ . (١) ٢- نموذج الشبكات السيمانتية

تستمد (Lippert, 2014) في تنظيرها لنمذجة القرار القضائي نتائج تطبيقات بحوث الذاكرة السيمانتية لتصميم شبكات معرفة Knowledge Networks تشتق نصوص الدعاوى القضائية التي فصلت فيها المحكمة العليا بالولايات المتحدة ، والمعرفة المشتقة من تلك النصوص هي معرفة سيمانتية يكشف تحليلها عن التنظيم المعرفي Cognitive Organization في نظر الدعوى ودراستها وهو ما لا تكشف عنه الشبكات ذات نظم الاستنباط الموحدة التي تستغرق وقتا أطول للحصول على الدعوى المطلوب القياس عليها .

أ . (٢) النماذج الرياضية لصنع القرار القضائي

تشتق تلك النماذج من خلال استخدام أسلوب تحليل الانحدار كإجراء معياري لتحليل سياسات الحكم القضائي للتنبؤ بالعقوبة القضائية بافتراض أن تجهيز القرار القضائي في شكله الأولي دالة للأعذار المخففة / الظروف المشددة للعقوبة ، وتعكس نواتج القرارات القضائية استراتيجيات حكم تعويضية وغير تعويضية يمكن نمذجتها باستخدام تحليل الانحدار الذي يقدم خمس نماذج رئيسية يعرضها Helversen&Rieskamp (2010:377-379) تتمثل في :

أ .(٢) ١- نموذج الانحدار الخطي المتعدد Multiple Linear Regression Model

يفترض أن كل عامل من العوامل المقررة للعقوبة يمكن أن يحكم به مستقلا عن قيم العوامل الأخرى ، حيث:

أ . تحديد العوامل الهامة للحكم .

ب . وزن قيمة كل عامل طبقا لأهميته .

ج . جمع هذه القيم للحصول على الحكم بالعقوبة الجنائية .

وفي حالة اتباع القاضي لهذا النموذج ، وفي حالة تطابقه مع القانون فإن العوامل القانونية في الدعوى هي التي تحسم أمر العقوبة الجنائية وليس العوامل غير القانونية .

أ . (٢) ٢-النماذج المقترنة وغير المقترنة Conjunctive and Disjunctive Models

كلاهما يفترض عمليات حكم غير تعويضية وغير خطية ، وكلاهما لا يرتبط بالسياسة القانونية التي تتطلب حكم مستقل لكل عامل :

- النماذج المقترنة Conjunctive Models

تتطلب أن يوزن كل عامل من العوامل المقررة للعقوبة بالحد الأدنى من القيم حتى يعطي تقييم أفضل ، حيث يفترض أن التقييم يقوم مبدئيا على عوامل ذات قيم منخفضة ومن ثم يفترض عقوبة قضائية مخففة للمذنب طبقا للعامل الذي يمثل أقل مخالفة .

- النماذج غير المقترنة Disjunctive Models

تفترض أن الدعوى تقيم مبدئيا على العامل ذي القيمة الأعلى ومن ثم يفترض عقوبة قضائية قاسية أو مشددة على المخالف للقانون .

أ . (٢) ٣- نموذج الوزن الواحد Unit Weight Model

يعطي لكل العوامل المقررة للعقوبة نفس الوزن ، حيث يفترض عقوبة متوسطة يكيفها شدة أو تخفيفا استنادا إلى عدد عوامل التخفيف أو التشديد حيث :

أ . تحديد العوامل المقررة للعقوبة وقيمها .

ب . استخراج معايير العوامل المقررة للعقوبة لإمكان المقارنة بينها .

ج . وزن جميع العوامل بنفس القيمة .

د . تكييف العقوبة وفقا لعدد عوامل التخفيف أو التشديد .

ب . نماذج عمليات القرار القضائي

تهتم بالكشف عن الطريقة التي يصنع بها القاضي قراره المتمثل في حكمه بالعقوبة الجنائية الصادر في حق المتهم ، حيث تركز تلك النماذج على دراسة العمليات المعرفية المتضمنة في إصدار الحكم والكشف عن الدور الوسيط لتلك العمليات في التوصل إلى قرارات عقوبة مختلفة تستند إلى نفس الوقائع ، ومن هذه النماذج :

ب . (١) نموذج ريبنولت وآخرون (Robbennolt, et al., 2008)

يعرف بنموذج الإشباع المقيد Constraint Satisfaction والذي يوضح الأهداف المنوط بالقاضي تحقيقها عند صنعه للقرار القضائي وكيف يوازن بين تلك الأهداف للوصول للقرار الصحيح ، ويرتكز النموذج على وحدتين أساسيتين هما وحدة (الأهداف) التي بصددها القاضي ليحققها ، ووحدة (الأفعال القضائية) Judicial Actions التي تمثل آليات لإنجاز تلك الأهداف ، ويحدد النموذج تسعة أهداف منوط بالقاضي تحقيقها وهى (مطالعة الدعوى ، واستكمال الدعوى ، وتعزيز قاعدة الاستبعاد ، والسماح للادعاء بطرح طلباته ، وكسب الاحترام العام ، وإدارة قاعة المحاكمة ، ووضع الحجية القانونية القوية وتسبيب الحكم وكتابة وتسطير الحكم) يقابلها أفعال يقوم بها القاضي لإشباع تلك الأهداف وهى أربع أفعال رئيسية (القبول ، الرفض ، أوامر المنصة ، كتابة الرأي) وتتابين تلك الأهداف في درجة إشباعها للأهداف القضائية وهو ما يعكس فكرة الإشباع المقيد التي يفترضها النموذج ، وما يترتب عليها من ضرورة إحداث توازن بين الأهداف عند تحقيقها عن طريق دمج بعض الأهداف لينجزها فعل قضائي محدد بحيث يتيسر تحقيق هدف إذا ما تحقق هدف آخر أو هدفين مدمجين ، وهو ما لم تصفه بدقة النماذج المعدلة معرفيا Cognitive Averaging Models ونماذج الانحدار البسيط في الكشف عن التأثير النسبي لكل هدف في تحقيقه للأهداف الأخرى .

ب . (٢) نموذج بوردالو وآخرون (Bordalo, et al., 2013)

يعرف بنموذج البروز Salience Model الذي يرى أن سياق القرار القضائي سياق مقارن ، حيث يقارن القاضي بين حقائق الدعوى موضوع الحكم وبين كل من القواعد القانونية الضابطة لها والحقائق المشابهة لدعوى أخرى بافتراض أن تلك المقارنة تعتمد على ما تتسم به بعض عوامل السياق القانونية بالبروز ، والتي بناء عليها يؤسس القاضي أسبابه في الحكم على المتهم ويتوقف بروز بعض تلك العوامل القانونية عن غيرها على الجهد المعرفي للقاضي في استخلاصها والذي يعكس العمليات المعرفية التالية :

- الانتباه Attention

حيث يركز القاضي وعيه على معلومات قانونية محددة ترتبط بأهدافه ويستبعد معلومات أخرى غير متعلقة بالسياق .

- الترتيب Ordering

حيث يرتب القاضي المعلومات القانونية – التي ركز وعيه في استخلاصها – بحسب أهمية درجة بروزها من بين العوامل القانونية الأخرى .

- الإدراك Perception

حيث يمايز القاضي بين العوامل القانونية البارزة والتي قد تتصارع حول إسناد الواقعة للمتهم .

- التقويم Evaluation

ينتقي القاضي من العوامل القانونية تلك التي حصلت على وزن أعلى في البروز لخاصية يعني بها القاضي محققا بها أكبر قدر من الفائدة في توقيع العقوبة على المتهم .

رابعا : البرامج الإثرائية السابقة لمهارات صنع القرار القضائي

ظهرت برامج إثراء صنع القرار القضائي كتوجه حديث يقدم رؤية جديدة لإعداد طالب كلية الحقوق ليمارس الأدوار القانونية المنوط تأهيله لها وذلك ضمن خطة برنامج تدريبي متكامل تعتمده الجامعة كشرط من شروط تخرج الطالب في الكلية ، ومن هذه البرامج التي استطاعت الباحثة أن تصل إليها :

- **برنامج جامعة نيو مكسيكو New Mexico University Program**

يهدف إلى تزويد طلاب السنة النهائية بكلية الحقوق بأول خبرة عملية للتعرف على عمليات صنع القرار القضائي من خلال التحاق الطالب ليعمل عددا من الساعات كل أسبوع مع أحد القضاة لإنجاز المهام اليومية للقاضي في صنع قراراته القضائية ، حيث يعلي القاضي ويوسع من تلك الخبرة التعليمية التي يتعرض لها الطالب بما يقدمه من تفسير للأحداث التي تقع بقاعة المحاكمة وشروح لما تم بالمداولة وتوضيح لكل أوجه

عمليات صنعه لقراره القضائي الذي أصدره ، كما يعلق القاضي للطلاب على كل ما قد يؤثر على قراراته خلال مسار الحياة اليومية بالعمل وعلى مسئولياته واتصالاته بالجهات القضائية الأخرى ، وينتظم الطالب في حضوره مع القاضي لمدة (١٤) أسبوع بواقع ١٢ساعة / أسبوع لتبلغ عدد الساعات المعتمدة لتدريب الطالب ١٦٨ ساعة في الترم الدراسي الأول ، بينما يغطي التدريب (١٠) أسابيع بواقع ١٦ ساعة / أسبوع لتبلغ عدد الساعات المعتمدة للترم الدراسي الثاني ١٦٠ ساعة ، ويتخرج الطالب في البرنامج بعد تقييمه من قبل القاضي المشرف على تدريبه ، ومن قبل الجامعة التي تقيمه من حيث نسبة حضوره وكتابته لتقرير تفصيلي كل أسبوعين عما استفاده وتعلمه خلال فترة التدريب .

- **برنامج كلية لندن الجامعية University College London Program**

يهدف إلى نقل صورة وإجراءات ما يقوم به القاضي عند صنعه لقراراته القضائية إلى طلاب السنة النهائية بكلية الحقوق ، حيث يتكون البرنامج من (٢٠) محاضرة وسيمنار تستغرق (٤٠) ساعة يشارك القضاة والمتخصصون بخبرتهم في تقديمها لـ (١٦ : ٦٠) طالب لينتظموا بالبرنامج خلال ترمين دراسيين يغطي الترم الأول موضوعات (الدراسات القضائية : القضاة والأحكام ، القضاة وصنع القرار والديمقراطية ، كيف نفهم كيف يصنع القضاة قراراتهم ، ما الذي يصنع القاضي الجيد ؟ ، القضاة في المحاكم المختلفة ، المحاكم والسياسات والقوة : عندما يصطدم القضاة والساسة ، الأخلاق القضائية) ويغطي الترم الثاني موضوعات (متى يعاقب القاضي : العاطفة والعقل في إصدار الحكم بالعقوبة الجنائية ، الدور غير المرئي للمساعدة القضائية ، هل يمكن للعدالة أن تكون واقعية : مستقبل المحاكم والقضاة ، سماع الحجج الشفوية ، فن كتابة الحكم ، الحكم السديد) ويتم تقييم الطلاب في هذا البرنامج من خلال تقديمهم لبحث مقالي كل ترم بحث يشتمل كل بحث على ألفي كلمة ، حيث تتم مناقشة كل بحث لكل طالب ويتلقى عليه تغذية راجعة ليقدم في نهاية البرنامج مقال بحثي يحصل به وبمقالي الترمين على شهادة التخرج في البرنامج .

- **برنامج جامعة أريزونا Arizona University Program**

يهدف إلى تدريب طلاب الفرقة الثالثة بكلية الحقوق على المهارات المهنية المؤهلة لممارسة العمل القضائي وإكسابهم القيم اللازم توافرها للاشتغال بالقضاء الجنائي ، ويستغرق البرنامج (٣٦) ساعة يتعرف خلالها الطلاب على قواعد صنع القرار القضائي ، حيث يعرض المدرب على الطلاب نموذج دعوى جنائية يتضمن (محضر الشرطة ، تحريات المباحث ، أوامر الضبط والإحضار ، وتقارير الخبراء ، ومحاضر جلسات المحاكمة ، والحكم) ومن خلال فنيات التدريس المباشر والتعلم النشط والمناقشة يتمكن الطلاب من اكتساب مهارات (التحليل القضائي لملف الدعوى – استخلاص حقائق الدعوى – مقابلة واستجواب الشهود – كتابة المسودة) بحيث يتسم أداء تلك المهارات بقيم تتمثل في معاملة كافة أطراف الدعوى باحترام ، وتحمل المسئولية ، والمثابرة .

- **برنامج جامعة داكوتا Dakota University Program**

يهدف إلى تدريب طلاب كلية الحقوق على تطبيق القواعد والمواد القانونية داخل العمل القضائي ، حيث يستغرق البرنامج ستة أسابيع يمر خلالها الطلاب بمواقف تقاضي مفترضة يؤدون فيها المهام المنوط بكافة أطراف الدعوى القيام بها وذلك بعد تلقي وممارسة تمارين وتدريبات التفكير الناقد ، وحل المشكلات والذكاء الشخصي التي تدعم المهارات الرئيسية التي يعني البرنامج بإثرائها لدى الطلاب وهى (مهارات المقابلة والاستجواب ، ومهارات الإرشاد القانوني ، ومهارات التفاوض ، ومهارات محاكاة المسودة) لتمثل في مجموعها مهارات الكتابة القضائية التي ينتهي الطلاب بعد التدريب عليها إلى إنجاز أعمال التقاضي الملموس أثرها في صورة كتابية .

- **برنامج جامعة ميامي Miami University Program**

يهدف إلى تدريب الطلاب من دارسي القانون على مهارات التقاضي في الدعاوى الجنائية كأحد دعائم التأهيل للعمل القانوني الخاص بكل من الالتحاق بالسلك القضائي والاشتغال بالمحاماه ، حيث يتكون البرنامج من ١٦ جلسة تدريبية تستغرق ٤ شهور بواقع جلسة كل أسبوع يتدرب خلالها الطلاب على مهارات (تحديد المواد القانونية ، تكييف الدعوى ،فحص وتحليل الدعوى ، الإنصات ، استجواب الشاهد ، عرض وتقديم المستندات ، عرض وقائع الدعوى ، تقييم الدفوع ، الرد على الطلبات ، المحاجاة ، التفاوض ، الإسناد ، رفع الجلسة ، الحكم بالعقوبة) حيث يحاكي الطلاب خلال ورش العمل- بالتبادل فيما بينهم- أدوار كل من هيئة المحلفين والقضاة والدفاع والادعاء بالتبادل فيما بينهم ، ويتم تصوير تلك المحاكاه لنقد وتقييم أداء الطلاب .

تعقيب الباحثة على البرامج الإثرائية الجامعية لمهارات صنع القرار القضائي

في ضوء ما اجتمعت عليه التعريفات السابقة للبرامج الإثرائية من كونها إضافة على المناهج المقررة سواء بالعمق أو الاتساع في المنهج فقد تنوعت تلك البرامج الإثرائية لمهارات صنع القرار القضائي في :

- هدف البرنامج

هدفت بعض الجامعات من برامجها الإثرائية المقدمة لطلابها الذين يدرسون بكلية الحقوق إلى تزويد معارفهم وبناء قناعاتهم اتجاه صنع القرار القضائي ... عملياته وقواعده وفعاليته ، وهو ما صمم لأجله برنامج صنع القرار القضائي بكلية لندن الجامعية ، بينما هدفت بعض الجامعات الأخرى إلى إكساب وتنمية مهارات صنع القرار القضائي مثل برنامج جامعة أريزونا وجامعة نيو مكسيكو وجامعة ميامي .

- نظام التدريب بالبرنامج داخلي / خارجي

فبعض البرامج اعتمدت التدريب الخارجي لطلابها مثل برنامج جامعة نيو مكسيكو ، بينما اعتمدت جامعات أخرى التدريب داخلها واستقطبت لها القضاة والمتخصصين مثل جامعة أريزونا .

- أساليب التدريب بالبرنامج

اعتمدت بعض البرامج على المحاضرات والسيمنارات لتوصيل المعارف الخاصة بكيفية صنع القاضي لقراره مثل برنامج كلية لندن بينما اعتمدت برامج أخرى مثل برنامج جامعة ميامي على ورش العمل وتمثيل الأدوار لكي يحاكي الطلاب أدوار كل من هيئة المحلفين والقضاة والدفاع في مواقف تقاضي افتراضية .

- مادة / محتوى البرنامج

استخدمت بعض البرامج مادة تدريب علمية تتشابه إلى حد كبير مع طبيعة المقررات الدراسية وهو ما استخدمته كلية لندن الجامعية في تقديم البرنامج ، بينما اعتمدت برامج أخرى على ملفات الجنح كمادة تدريب للطلاب يتعرفوا من خلالها على قواعد صنع القرار القضائي مثل برنامج جامعة أريزونا .

- نظام البرنامج في التقييم

بعض البرامج الجامعية تقيم طلابها من خلال تصويرهم أثناء محاكاتهم لأدوار أطراف الدعوى مثل جامعة ميامي ، وبعض البرامج تعتمد في تقييمها على نسب حضور الطلاب وانتظامهم بالبرنامج وتقديمهم لورقة بحث وملء استمارة تقييم ذاتي من الطلاب للبرنامج وللخبرة المكتسبة من خلاله مثل التقييم الجاري لبرنامج جامعة نيو مكسيكو ، وبرنامج كلية لندن الجامعية .

فروض الدراسة :

١- توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعة التجريبية قبل تطبيق البرنامج الإثرائي وبعده على مقياس مهارات صنع القرار في اتجاه القياس البعدي .

٢- توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعة التجريبية ومتوسطات رتب درجات طلاب المجموعة الضابطة بعد تطبيق البرنامج الإثرائي في اتجاه المجموعة التجريبية على مقياس مهارات صنع القرار .

٣- لا توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعة التجريبية في القياسين البعدي والتتبعي على مقياس مهارات صنع القرار .

المنهج والإجراءات :

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج التجريبي Experimental Design باستخدام تصميم المجموعة الضابطة المتكافئة ،حيث تتعرض المجموعة التجريبية للقياس القبلي والبرنامج الإثرائي والقياس البعدي ، بينما تتعرض المجموعة الضابطة للقياسين القبلي والبعدي دون التدريب على البرنامج الإثرائي .

(١)عينة الدراسة :

- **أ . مجموعة استطلاعية للتحقق من الخصائص السيكومترية لأدوات الدراسة**

تكونت من (٥٠) طالبا وطالبة من الفائقين أكاديميا من طلاب الفرقة الرابعة المقيدين بنظام الدراسة باللغة العربية انتظام بكلية الحقوق جامعة طنطا للعام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٤ الحاصلين في الفرقة الثالثة على ٨٥% فأعلى (عدد الذكور=٣٥ ، عدد الإناث =١٥)بمتوسط عمري (٢٠ سنة ، ٩ أشهر)وانحراف معياري (٠،٥٧) واستخدمت هذه العينة بهدف التحقق من الخصائص السيكومترية لأداة البحث المستخدمة .

- **ب . مجموعتي الدراسة التجريبية**

تم اختيار الـ (٢٤) طالبا الأعلى في مجموع درجات الفرقة الثالثة من الطلاب الفائقين أكاديميا والمقيدين بالفرقة الرابعة بنظام الدراسة باللغة العربية انتظام بكلية الحقوق جامعة طنطا للعام الجامعي ٢٠١٥/٢٠١٤ ، بمتوسط عمري (٢٠ سنة ، ٦ أشهر)وانحراف معياري (٠،٥٤) من الذكور - حيث يقتصر الاختيار عليهم دون الإناث في الالتحاق بالنيابة العامة .

وقامت الباحثة بالتحقق من تكافؤ المجموعتين التجريبية والضابطة في مقياس مهارات صنع القرار كما يتضح من الجدول التالي :

جدول(١): تكافؤ أفراد العينة في مقياس مهارات صنع القرار

م	المهارة	المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة Z	مستوى الدلالة
١	إعداد القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١١،٣٨ ١٣،٦٢	١٣٦،٥٠ ١٦٣،٥٠	٠،٧٩-	غير دالة إحصائيا
٢	تمثيل القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١٣ ١٢	١٥٦ ١٤٤	٠،٣٦-	غير دالة إحصائيا
٣	اتخاذ القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١١،٩٢ ١٣،٠٨	١٤٣ ١٥٧	٠،٤١-	غير دالة إحصائيا
٤	تقييم القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١٢،٢١ ١٢،٧٩	١٤٦،٥٠ ١٥٣،٥٠	٠،٢١-	غير دالة إحصائيا
٥	عرض القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١٢،٠٤ ١٢،٩٦	١٤٤،٥٠ ١٥٥،٥٠	٠،٤٠-	غير دالة إحصائيا
	الدرجة الكلية	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١١،٧٩ ١٣،٢١	١٤١،٥٠ ١٥٨،٥٠	٠،٤٩-	غير دالة إحصائيا

أدوات الدراسة :

(١) مقياس مهارات صنع القرار القضائي

أ . وصف المقياس

استندت الباحثة في بنائها للمقياس إلى النموذج النظري الذي اقترحته لصنع القرار القضائي والذي يفترض أن تجهيز القرار القضائي يتم خلال سلسلة من المستويات يتضمن كل مستوى عددا من العمليات المعرفية النوعية والتي تتحول بالخبرة أو التدريب من الوظيفة المعرفية إلى المهارة المعرفية التي يقابلها مؤشر كفاءة قانوني وهو الدور الوظيفي الذي سنه التشريع والقانون للقاضي ليقوم به عند الاطلاع على الدعوى ودراستها لإصدار حكم فيها .

وقد استغرق بناء مقياس مهارات صنع القرار عددا من الخطوات توجزها الباحثة خلال العرض التالي :

أولا : مرحلة الإعداد

١- الاطلاع من خلال أدبيات ودراسات صنع القرار القضائي على مقاييس مهارات صنع القرار القضائي ، وقد استفادت الباحثة من مقياس Wildermuth,2008 الذي يتمثل في (مواقف صنع القرار القضائي) وهى عبارة عن سيناريوهات محاكمة بعض المتهمين في جرائم السرقة يطلب من المفحوصين بعد الاطلاع عليها وقراءتها الإجابة على مجموعة أسئلة تدور حول حجم العقوبة المناسب للمتهم ، والحجج الدفاعية له والأسباب التي تدعم اختيار العقوبة ، ويتم تقييم الإجابات عن طريق تحليل البروتوكولات الكتابية للمفحوصين ، وقد استقت الباحثة الحالية فكرة المقياس الذي أعدته من جهودWildermuth في قياس وتقييم صنع القرار القضائي .

٢-إجراء مسح دقيق لقضايا الجنح الجزئية (ضرب ، سرقة ، طواريء ، تبديد ، بيئة) لتنتخب الباحثة فيما بينها نوعية القضايا المنوط تمثيلها في قياس مهارات صنع القرار القضائي .

٣- حضور جلسات قضايا الجنح الجزئية التي حصلت عليها الباحثة بعد إجراء المسح ، فقد استفادت الباحثة من تحقيقات قاضي المحكمة الجزئية أثناء الجلسات في تقرير نوعية قضايا الجنح التي سوف تستعين بها في قياس مهارات صنع القرار القضائي حيث وجهت الجلسات الباحثة إلى اختيار جريمتي السرقة والتزوير .

ثانيا : مرحلة التصميم

صممت الباحثة مقياس مهارات صنع القرار القضائي في صورة مجموعة من المهام مر بنائها بالخطوات التالية :

١- الاختيار من بين قضايا الجنح الجزئية لجرائم السرقة والتزوير تلك التي :

- تتنوع قانونيا من حيث (الاعتراف ، التلبس ، الدليل ، الشهود) فقد تتضمن إحدى المهام كل تلك العوامل وقد تشتمل على بعضها فقط بما يضمن انعكاسا قويا لمهارات صنع القرار القضائي .
- يختلف المتهمون فيها من حيث (النوع ، المهنة ، المكانة الاجتماعية) مما ينعكس على اختيار قيمة العقوبة الملائمة لحالة الجاني على ضوء المعلومات المتصلة بشخصه وصفاته والأسباب التي أدت إلى ارتكاب الجريمة لتكون محل اعتبار عند اختيار العقوبة المناسبة حيث نص القانون على عقوبة من حدين للجريمة ، وكثيرا ما يكون التراوح بين الحدين الأدنى والأقصى كبيرا حتى يجيء التقدير للعقوبة مراعيا مختلف الاعتبارات المتعلقة بالجاني والجريمة .

٢- صياغة نصوص المهام :

ونص المهمة هو فقرة تلخيصية لما تضمنه ملف الجنحة للقضية التي يتم تمثيلها في قياس مهارات صنع القرار القضائي على أن يعكس النص نوع الجريمة وطريقة ارتكابها ومكان وزمان وقوعها وهروب المتهم أو القبض عليه وحالة اعترافه ووجود الشهود وتوافر الأدلة ، ويختتم النص بقيد ووصف النيابة العامة للاتهام .

٣- تصميم البطاقات المصورة لأحداث الجنح :

وزعت الباحثة أحداث الجنحة التي يتم تمثيلها في قياس مهارات صنع القرار القضائي على إحدى عشرة بطاقة بحيث تتسلسل الجنحة مرتبة في زمان وأماكن وقوع الأحداث مصورة من البطاقة الأولى حتى البطاقة الحادية عشرة ، وهدفت خطة الباحثة لتصميم البطاقات :

أ . عرض ثمانية بطاقات مصورة لأحداث الجنحة فعليا بحيث لا تخل ظاهريا بمسار الأحداث .

ب . إخفاء ثلاثة بطاقات تحدث فراغا بين الأحداث لا يمكن ملاحظته بسهولة .

ج . تغيير بعض الحقائق في ثلاث بطاقات من الثمانية كادرات المعروضة فعليا على خلاف ما ورد بنص المهمة .

٤- وضع أسئلة المهام
وضعت الباحثة ستة عشر سؤالا تستتبع نص المهمة لقياس خمسة مهارات لصنع القرار القضائي ، ويختلف ترتيب عرضها في كراسة الأسئلة ليوافق الطبيعة الخاصة لهذا المقياس عند التطبيق فالالتزام بعرض الأسئلة مرتبة في قياسها لـ (مهارات إعداد القرار – مهارات تمثيل مادة القرار- مهارات اتخاذ القرار – مهارات تقييم القرار – مهارات عرض القرار) يمكن الطالب من التعرف مسبقا على إجابات بعض الأسئلة اللاحقة مما لا يعكس قياسا واقعيا لبعض تلك المهارات ، وقد راعت الباحثة في ترتيب عرضها في كراسة الأسئلة ألا تفقد السياق النظري الذي بنت في ضوئه المقياس من ناحية ، وألا يتداخل سؤالين في قياس مهارة محددة من ناحية أخرى .

٥- ويتم تصحيح الإجابات على أسئلة المهام وفق مجموعة من قواعد التقدير وفي ضوء نموذج للإجابات "مفتاح تصحيح" استرشدت الباحثة في وضعه بالمراجع القانونية والشروح القضائية وأدبيات صنع القرار القضائي .

ب . الخصائص السيكومترية لمقياس مهارات صنع القرار

١) *ثبات المقياس*
قامت الباحثة بتقدير الثبات لمقياس صنع القرار بطريقة الصور المتكافئة ، حيث طبقت المهمة على عينة التقنين ، وبعد تصحيحها ووضع الدرجات قامت بتطبيق صورة متكافئة بفاصل زمني (١٥) يوما ، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط بين الصورتين ٠،٨١

٢) *صدق المقياس*
صدق المحكمين
قامت الباحثة بعد بناء المقياس بعرض المهام في صورتها الأولية على السادة المحكمين من أساتذة علم النفس والقياس النفسي ، وأعضاء الهيئة القضائية ، متضمنة توصيفا للمهام والنموذج النظري الذي صممت المهام في ضوئه ، وكراسة الأسئلة ، وقواعد التقدير ، ومفتاح التصحيح ، وفي ضوء تقييمهم تمت صياغة المهام في صورتها النهائية بعد إجراء بعض التعديلات المقترحة من جانبهم على الصورة الأولية .
وقد اعتمدت الباحثة في الحكم على درجة اتفاق المحكمين من أساتذة علم النفس ومن أعضاء الهيئة القضائية – كلا على حدة – على مقياس مهارات صنع القرار على حساب متوسط النسب المئوية للاتفاق بين المحكمين .
وفيما يلي حساب متوسط درجات ونسب الاتفاق بين المحكمين من أساتذة علم النفس وأعضاء الهيئة القضائية على مقياس مهارات صنع القرار ، كما يتضح من الجدولين (٢) ، (٣) :

الجدول (٢) متوسط درجات ونسب الاتفاق بين المحكمين الخمس

من أساتذة علم النفس والقياس النفسي على مقياس مهارات صنع القرار

محاور تحكيم مقياس مهارات صنع القرار	متوسط الدرجة	النسبة المئوية		
النموذج النظري				٩٧ ، ٨٢ %
- تمثيل النموذج لواقع الاطلاع على الدعوى والحكم فيها .	٩،٦	%٩٦	٩٦ ٥، %	
- تمثيل المهارات لمستويات تجهيز القرار بالنموذج .	٩،٦	%٩٦		
- ارتباط مؤشرات الكفاءة بمستويات تجهيز القرار .	٩،٨	%٩٨		
- الاسترشاد بالنموذج في تصميم المهام .	٩،٦	%٩٦		
نصوص المهام			٩٧ ٥، %	
- بساطة ووضوح صياغة نصوص المهام .	٩،٨	%٩٨		
- تنوع مواضيع الاتهام بها .	٩،٨	%٩٨		
- تعين على تخيل أحداث الدعوى .	٩،٨	%٩٨		
- توجز ملف الجنحة .	٩،٦	%٩٦		
أسئلة المهام			٩٧ ٨، %	
- سهولة ووضوح صياغة الأسئلة .	١٠	%١٠٠		
- كل سؤال يعكس المهارة التي يقيسها .	١٠	%١٠٠		
- البطاقات المصورة تعكس أحداث المهمة .	٩،٦	%٩٦		
- البطاقات المختفية تحدث فراغا بين أحداث المهمة .	٩،٦	%٩٦		
- اختلاف البطاقات المتعارضة مع أحداث المهمة .	١٠	%١٠٠		
- أسئلة "الجملة الشرطية" تعكس الاستدلال اللفظي .	٩،٤	%٩٤		
- أسئلة " إعادة الصياغة" تعكس الفهم اللفظي .	٩،٨	%٩٨		
- سؤال "مراجعة الإجابات السابقة" تعكس ضرورة مهنية	٩،٦	%٩٦		
- ضرورة تقييم الثقة في حجم العقوبة المقررة .	١٠	%١٠٠		
مفتاح التصحيح			٩٨ %	
- أهمية المعلومات التي ينبغي التركيز عليها .	١٠	%١٠٠		
- دقة تصنيف المعلومات الواردة بنص المهمة .	٩،٨	%٩٨		
- دقة التصور البصري لأحداث المهمة .	٩،٨	%٩٨		
- دقة الأسباب التي يستحق بها المتهم أن يعاقب .	٩،٦	%٩٦		
قواعد التقدير			٩٩ ٣، ٪	
- دقة تعريف كل مهارة .	١٠	%١٠٠		
- مناسبة الدرجة المقررة للإجابة الصحيحة لكل سؤال .	١٠	%١٠٠		
- دقة مستويات الأداء في تقييمها لإجابات كل مستوى .	٩،٨	%٩٨		

يتضح من جدول (٣) أن متوسط النسب المئوية لدرجات الاتفاق بين المحكمين الخمس من أساتذة علم النفس على استمارة تحكيم مقياس مهارات صنع القرار ككل بلغ ٩٧،٨٢ % على الاستمارة ككل ، وقد بلغ متوسط نسب اتفاقهم على النموذج النظري الذي صممت الباحثة في ضوئه المقياس ٩٦،٥ % ، وبلغ متوسط نسب اتفاقهم على نصوص المهام ٩٧،٥% ، وبلغ متوسط نسب اتفاقهم على أسئلة المهام ٩٧،٨ % ، وبلغ متوسط نسب اتفاقهم على مفتاح تصحيح المهام ٩٨% ، وبلغ متوسط نسب اتفاقهم على قواعد تقدير الأداء على المهام ٩٩،٣% .

الجدول (٤) متوسط درجات ونسب الاتفاق بين المحكمين الخمس
من أعضاء الهيئة القضائية على مقياس مهارات صنع القرار

محاور تحكيم مقياس مهارات صنع القرار	متوسط الدرجة	النسبة المئوية		
النموذج النظري				٩٧،٨٢%
- تمثيل النموذج لواقع الاطلاع على الدعوى والحكم فيها .	٩،٤	٩٤%	٩٦%	
- تمثيل المهارات لمستويات تجهيز القرار بالنموذج .	١٠	١٠٠%	٥،%	
- ارتباط مؤشرات الكفاءة بمستويات تجهيز القرار .	٩،٦	٩٦%		
- الاسترشاد بالنموذج في تصميم المهام .	٩،٦	٩٦%		
نصوص المهام			٩٦%	
- بساطة ووضوح صياغة نصوص المهام .	٩،٨	٩٨%		
- تنوع مواضيع الاتهام بها .	٩،٨	٩٨%	٤،%	
- تعين على تخيل أحداث الدعوى .	٩،٤	٩٤%		
- تفي بأركان الجريمة المطروح موضوعها .	٩،٦	٩٦%		
- توجز ملف الجنحة .	٩،٦	٩٦%		
أسئلة المهام			٩٨%	
- سهولة ووضوح صياغة الأسئلة .	١٠	١٠٠%		
- كل سؤال يعكس المهارة التي يقيسها .	٩،٦	٩٦%		
- البطاقات المصورة تعكس أحداث المهمة .	٩،٨	٩٨%		
- البطاقات المختفية تحدث فراغا بين أحداث المهمة .	٩،٦	٩٦%		
- اختلاف البطاقات المتعارضة مع أحداث المهمة .	١٠	١٠٠%		
- أسئلة "الجملة الشرطية" تعكس الاستدلال اللفظي .	١٠	١٠٠%		
- أسئلة " إعادة الصياغة" تعكس الفهم اللفظي .	٩،٤	٩٤%		
- سؤال "مراجعة الإجابات السابقة" تعكس ضرورة مهنية	٩،٨	٩٨%		
- ضرورة تقييم الثقة في حجم العقوبة المقررة .	١٠	١٠٠%		
مفتاح التصحيح			٩٨%	
- أهمية المعلومات التي ينبغي التركيز عليها .	١٠	١٠٠%		
- دقة تصنيف المعلومات الواردة بنص المهمة .	٩،٦	٩٦%	٦،%	
- دقة التصور البصري لأحداث المهمة .	١٠	١٠٠%		
- دقة الأسباب التي يستحق بها المتهم أن يعاقب .	٩،٨	٩٨%		
- دقة المفاضلة بين تلك الأسباب .	٩،٨	٩٨%		
- دقة الدفوع المقدمة عن المتهم .	٩،٨	٩٨%		
- دقة صياغة الأحكام الصادرة في حق المتهمين .	١٠	١٠٠%		
قواعد التقدير			٩٩%	
- دقة تعريف كل مهارة .	٩،٨	٩٨%		
- مناسبة الدرجة المقررة للإجابة الصحيحة لكل سؤال .	١٠	١٠٠%	٣،%	
- دقة مستويات الأداء في تقييمها لإجابات كل مستوى .	١٠	١٠٠%		

يتضح من جدول (٤) أن متوسط النسب المئوية لدرجات الاتفاق بين المحكمين الخمس من أساتذة علم النفس على استمارة تحكيم مقياس مهارات صنع القرار ككل بلغ ٩٧،٧٦ % على الاستمارة ككل ، وقد بلغ متوسط نسب اتفاقهم على النموذج النظري الذي صممت الباحثة في ضوئه المقياس ٩٦،٥ % ، وبلغ متوسط نسب اتفاقهم على نصوص المهام ٩٦،٤% ، وبلغ متوسط نسب اتفاقهم على أسئلة المهام ٩٨ % ، وبلغ متوسط نسب اتفاقهم على مفتاح تصحيح المهام ٩٨،٦% ، وبلغ متوسط نسب اتفاقهم على قواعد تقدير الأداء على المهام ٩٩،٣% .

(٢) البرنامج الإثرائي لمهارات صنع القرار القضائي (إعداد الباحثة)

- **الأساس النظري**

يعتمد البرنامج في بنائه على النموذج النظري الذي وضعته الباحثة في تصورها لعملية صنع القرار القضائي في ضوء منحى تجهيز المعلومات المعاصر ، حيث تحاول الباحثة في ضوء النموذج أن تثري مهارات (إعداد القرار – تمثيل القرار – اتخاذ القرار – تقييم القرار – عرض القرار) التي تعكس مستويات تجهيز القرار محققة المؤشرات القانونية للعمل القضائي في نظر الدعوى والبت فيها .

- **أهداف البرنامج**

- الهدف العام : إثراء مهارات صنع القرار لدى الفائقين أكاديميا من طلاب كلية الحقوق .
- الأهداف المرحلية : أ . إثراء مهارات إعداد القرار .
  ب . إثراء مهارات تمثيل القرار .
  ج . إثراء مهارات اتخاذ القرار .
  د . إثراء مهارات تقييم القرار .
  هـ . إثراء مهارات عرض القرار .
- الأهداف الإجرائية : تمثل أهداف كل جلسة تدريبية الأهداف الإجرائية للبرنامج .

- **المدى الزمني للبرنامج :**

تم تنظيم البرنامج بحيث يتم تطبيقه على مدار (١٦) جلسة بمعدل جلستين أسبوعيا ، مدة ٩٠ دقيقة لكل جلسة ، وقد استغرق تطبيق البرنامج شهرين تقريبا ابتداءا من ٢٠١٤/١٠/١٩ إلى ٢٠١٤/١٢/٢١ .

- **الفنيات والأساليب المستخدمة في البرنامج :**

يتضمن البرنامج الإثرائي المستخدم في البحث الحالي مجموعة من الأساليب والفنيات التدريبية تم انتقائها ودمجها بشكل تراكمي لخدمة أهداف البرنامج ، ومن هذه الفنيات التي استخدمتها الباحثة :

- التدريس المباشر Direct Teaching

هو التدريس الذي يتم فيه تقديم التدريبات للطلاب المتدربين وإخبارهم بشكل صريح للغاية كيف ينجزون المهام ، ويتم توجيههم بشكل متسق خلال سلسلة من الممارسات التي تؤدي إلى الاتقان وتتاح خلاله الفرص للقيام بممارسة موجهة Directed Practice وتقدير التقدم وتلقي التغذية المرتدة التصحيحية Corrective Feedback .

- النمذجة Modeling

بعد شرح وتوضيح المهارات المستهدف التدريب عليها وكيفية إنجاز كل خطوة منها ، تقوم الباحثة بتنفيذ الخطوات التي تم شرحها ، وذلك لكي يتمكن الطلاب المتدربون من استخدام المعالم الرئيسية للمهارة عن طريق ملاحظة النموذج ثم يقومون بأداء محاكي للمهارة التي تم نمذجتها ، وتقوم النمذجة على استخدام التفكير بصوت مسموع لتوضيح ما يتم التدريب عليه ، وهذا يسمح للطلاب المتدربين بملاحظة المهارة في الواقع ليس بالشرح فقط بل بالأداء الفعلي أيضا .

- **تقييم البرنامج :**

- تقييم الجلسات

وذلك عن طريق استمارة يطلب من الطلاب المتدربين إبداء رأيهم في أهداف الجلسة إذا ما تم تحقيقها أم لا ، كذلك تقييمهم لأداء الباحثة وللمادة التدريبية .

- التقييم البعدي

قامت الباحثة بتطبيق مهام صنع القرار بعد الانتهاء من تقديم البرنامج الإثرائي الذي استغرق ١٦ جلسة تدريبية للوقوف على أثر البرنامج في إثرائه لمهارات صنع القرار لدى الطلاب المتدربين من الفائقين أكاديميا من طلاب كلية الحقوق .

- التقييم التتبعي

قامت الباحثة بتطبيق مهام صنع القرار بعد مرور شهر من تدريب الطلاب المشاركين بالبرنامج للوقوف على استمرار فعالية البرنامج في إثرائه لمهارات صنع القرار لديهم .

نتائج الدراسة ومناقشتها :

١- نتائج الفرض الأول

ينص هذا الفرض على أنه : توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعة التجريبية قبل تطبيق البرنامج الإثرائي وبعده على مقياس مهارات صنع القرار في اتجاه القياس البعدي .

وللتحقق من صحة هذه الفروض استخدمت الباحثة اختبار ويلكوكسون Wilcoxon Test للكشف عن دلالة الفروق بين القياسين القبلي والبعدي .

ويوضح جدول(٤) ما تم التوصل إليه من نتائج في هذا الصدد :

جدول (٤)
دلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات الطلاب قبل وبعد تطبيق البرنامج الإثرائي وذلك على مقياس مهارات صنع القرار

المهارة	نتائج القياس قبلي / بعدي	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة Z	مستوى الدلالة	حجم التأثير
إعداد القرار	الرتب السالبة الرتب الموجبة الرتب المتعادلة الإجمالي	٠ ١٢ ٠ ١٢	٠،٠٠ ٦،٥٠	٠،٠٠ ٧٨،٠٠	-٣،١١	٠،٠١	١
تمثيل القرار	الرتب السالبة الرتب الموجبة الرتب المتعادلة الإجمالي	٠ ١٢ ٠ ١٢	٠،٠٠ ٦،٥٠	٠،٠٠ ٧٨،٠٠	-٣،٠٧	٠،٠١	١
اتخاذ القرار	الرتب السالبة الرتب الموجبة الرتب المتعادلة الإجمالي	٠ ١٢ ٠ ١٢	٠،٠٠ ٦،٥٠	٠،٠٠ ٧٨،٠٠	-٣،٠٩	٠،٠١	١
تقييم القرار	الرتب السالبة الرتب الموجبة الرتب المتعادلة الإجمالي	٠ ١٢ ٠ ١٢	٠،٠٠ ٦،٥٠	٠،٠٠ ٧٨،٠٠	-٣،١٣	٠،٠١	١
عرض القرار	الرتب السالبة الرتب الموجبة الرتب المتعادلة	٠ ١٢ ٠	٠،٠٠ ٦،٥٠	٠،٠٠ ٧٨،٠٠	-٣،١٧	٠،٠١	١

	الإجمالي	١٢					
الدرجة الكلية	الرتب السالبة الرتب الموجبة الرتب المتعادلة الإجمالي	٠ ١٢ ٠ ١٢	٠،٠٠ ٦،٥٠	٠،٠٠ ٧٨،٠٠	٣،٠٩-	٠،٠١	١

يتضح من جدول (٤) وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات الطلاب قبل وبعد تطبيق البرنامج الإثرائي في الدرجة الكلية لمهارات صنع القرار على المقياس حيث بلغت قيم Zعلى التوالي ٣،٠٩- وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه القياس البعدي مما يدل على تحقق الفرض الأول للبحث .

ولحساب حجم تأثير البرنامج الإثرائي على المجموعة التجريبية ، فقد اعتمدت الباحثة في حسابه على ما أشار إليه عزت عبد الحميد (٢٠١١ :٢٧٩-٢٨٠) أنه عند استخدام اختبار ويلكوكسون Wilcoxon Test لحساب الفرق بين متوسطي رتب أزواج الدرجات المرتبطة ، وحين تسفر النتائج عن وجود فروق دالة إحصائيا بين رتب الأزواج المرتبطة من الدرجات أو بين رتب القياسين القبلي والبعدي ، فإنه يمكن معرفة قوة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع باستخدام معامل الارتباط الثنائي لرتب الأزواج المرتبطة – Matched Pairs Rank Biserial Correlation الذي يحسب من المعادلة التالية :

$$r = (4(T1)/ n (n+1)) -1 \quad .....(1)$$

حيث r = قوة العلاقة (معامل الارتباط الثنائي لرتب الأزواج المرتبطة).

T1= مجموع الرتب ذات الإشارة الموجبة.

n = عدد أزواج الدرجات.

ويتم تفسير(r) كما يلي:

- إذا كان: (r) < ٠,٤ فيدل على علاقة ضعيفة أو حجم تأثير ضعيف.
- إذا كان: ٠,٤ ≤ (r) < ٠,٧ فيدل على علاقة متوسطة أو حجم تأثير متوسط.
- إذا كان: ٠,٧ ≤ (r) < ٠,٩ فيدل على علاقة قوية أو حجم تأثير قوي.
- إذا كان: (r) ≤ ٠,٩ فيدل على علاقة قوية جداً أو حجم تأثير قوي جداً.

يتضح بالتعويض في المعادلة (1) :

$$r = (4(78)/ 12 (12+1)) -1=1$$

أن حجم تأثير البرنامج على الطلاب في الأداء على مقياس مهارات صنع القرار حجم تأثير قوي جدا .

وتفسر الباحثة هذه النتائج بأن البرنامج المقدم لطلاب المجموعة التجريبية كان فعالا في إثراء مهارات صنع القرار ، وتتفق هذه النتائج مع برنامج Arizona2006 وبرنامج Miami2015 حيث اعتمدا في تدريب الطلاب من دارسي الحقوق على مهارات التقاضي والعمل القانوني على محاكاة أدوار الدفاع والادعاء بعد عرض نماذج سلوكية تقدم معلومات ومهارات يتم استخدامها وتحويلها إلى صور ذهنية ومفاهيم معرفية تساعد في إكساب الطلاب المهارات المنوط إثرائها لديهم ، وهو ما يوضح فعالية برنامج البحث الحالي في إثراء مهارات صنع القرار وإحداث فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات رتب درجات الطلاب قبل وبعد تطبيق البرنامج حيث بلغت قيمة Z٣،٠٩ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه القياس البعدي ، وتفسر الباحثة الفروق الدالة إحصائيا بين القياسين القبلي والبعدي لمهارات إعداد القرار لدى الطلاب حيث بلغت قيمة Z -٣،١١ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه القياس البعدي بما قامت به من إعادة لتنظيم المادة القانونية المقدمة لهم بحيث تصبح مادة ذات معنى ترتبط ببنيتهم المعرفية وبالتالي تيسر ظهور معاني أو مفاهيم جديدة يلزم استخدامها في المواقف المهنية المنوط تأهيلهم لها ، وقد أشارت النتائج إلى وجود

فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لمهارات تمثيل القرار لدى الطلاب حيث بلغت قيمة Z -٣،٠٧ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه القياس البعدي ، وهو ما تفسره الباحثة بأن التدريبات النيوروسيكولوجية قد أسهمت في رفع كفاءة وظائف التمثيل اللفظي للنصف الأيسر للمخ في تسجيله اللفظي للمعلومات المقدمة بصريا كما أسهمت في رفع كفاءة وظائف التمثيل البصري للنصف الأيمن للمخ بتحويل الصورة المتخيلة بصريا لتلك المواد اللفظية ، وترجع الباحثة الفروق الدالة إحصائيا بين القياسين القبلي والبعدي لمهارات اتخاذ القرار لدى الطلاب حيث بلغت قيمة Z -٣،٠٩ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه القياس البعدي إلى الدور الذي أسهم به التدريس المباشر في شرح خطوات اتخاذ القرار القضائي خطوة خطوة وإتاحة فرص للممارسة الموجهة وتقدير تحسن الأداء وتقديم التغذية المرتدة التصحيحية Corrective Feedback لهم ، كما ترجعها إلى ما أتاحته فنية النمذجة من تقديم نماذج واقعية لاستراتيجيات عدة قضاة في اتخاذهم لقرارات العقوبة ضد بعض المتهمين ، وتشير نتائج البحث إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين القياسين القبلي والبعدي لمهارات تقييم القرار لدى الطلاب حيث بلغت قيمة Z -٣،١٣ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه القياس البعدي ، وهو ما ترجعه الباحثة إلى تدريبات تقييم القرار التي أتاحت لهم فرص التدريب على استخراج الأخطاء من نماذج الاستجابات المرفقة بالنموذج المحاكي لملف الجنحة وتصميمها ، وتفسر الباحثة الفروق الدالة إحصائيا بين القياسين القبلي والبعدي لمهارات عرض القرار لدى الطلاب حيث بلغت قيم Z على التوالي -٣،١٧ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه القياس البعدي إلى فعالية التدريب على محاكاة نموذج حكم قضائي بأركانه الأساسية (الديباجة – الأسباب والرد على الدفوع – منطوق الحكم) حيث أكسبهم البرنامج قناعة بأهمية أن يعكس الحكم سياق الواقعة وأهداف القاضي وأسبابه من تسطير الحكم .

ثانيا : نتائج الفرض الثاني

ينص هذا الفرض على أنه : توجد فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعة التجريبية ومتوسطات رتب درجات طلاب المجموعة الضابطة بعد تطبيق البرنامج الإثرائي في اتجاه المجموعة التجريبية على مقياس مهارات صنع القرار (مهارات إعداد القرار – مهارات تمثيل القرار – مهارات اتخاذ القرار – مهارات تقييم القرار – مهارات عرض القرار).

وقد استخدمت الباحثة اختبار Mann-Whitney للكشف عن دلالة الفروق بين المجموعتين

جدول (٥)

دلالة الفروق بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة بعد تطبيق البرنامج الإثرائي وذلك على المهمة الأولى لمهارات صنع القرار

المهارة	المجموعة	العدد	متوسط الرتب	مجموع الرتب	قيمة Z	مستوى الدلالة	حجم التأثير
إعداد القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١٦،١٧ ٨،٨٣	١٩٤،٠٠ ١٠٦،٠٠	-٢،٥٨	٠،٠١	٠،٦١
تمثيل القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١٨،٢١ ٦،٧٩	٢١٨،٥٠ ٨١،٥٠	-٣،٩٩	٠،٠١	٠،٩٥

اتخاذ القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١٨،١٧ ٦،٨٣	٢١٨،٠٠ ٨٢،٠٠	٣،٨٠-	٠،٠١	٠،٩٥
تقييم القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١٨،٢٩ ٦،٧١	٢١٩،٥٠ ٨٠،٥٠	٤،٠٦-	٠،٠١	٠،٩٧
عرض القرار	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١٨،٥٠ ٦،٥٠	٢٢٢،٠٠ ٧٨،٠٠	٤،٣٣-	٠،٠١	١
الدرجة الكلية	التجريبية الضابطة	١٢ ١٢	١٨،٥٠ ٦،٥٠	٢٢٢،٠٠ ٧٨،٠٠	٤،١٦-	٠،٠١	١

يتضح من جدول (٦) وجود فروق دالة إحصائيا بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة بعد تطبيق البرنامج الإثرائي في الدرجة الكلية لمهارات صنع القرار حيث بلغت قيمة Z على التوالي -٤،١٦ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه المجموعة التجريبية مما يدل على تحقق الفرض الثاني للبحث .

ولحساب حجم تأثير البرنامج الإثرائي على المجموعة التجريبية ، فقد اعتمدت الباحثة في حسابه على ما أشار إليه عزت عبد الحميد (٢٠١١ :٢٧٩-٢٨٠) أنه عند استخدام اختبار مان- ويتني Mann- Whitney لحساب الفرق بين متوسطي رتب درجات مجموعتين مستقلتين، ولتكن المجموعة التجريبية و الضابطة، وحين تسفر النتائج عن وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطي رتب درجات هاتين المجموعتين المستقلتين، فإنه يمكن معرفة قوة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع أو حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع باستخدام معامل الارتباط الثنائي للرتب Rank Biserial Correlation الذي يُحسب من المعادلة التالية:

$$r = 2(MR1- MR2)/ (n1+n2) \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث(r)= قوة العلاقة عند استخدام اختبار مان- ويتني(معامل الارتباط الثنائي للرتب).

MR1= متوسط رتب المجموعة الأولي(أو التجريبية).

MR2= متوسط رتب المجموعة الثانية(أو الضابطة).

n1= عدد أفراد المجموعة الأولي(أو المجموعة التجريبية).

n1= عدد أفراد المجموعة الثانية(أو المجموعة الضابطة).

ويتم تفسير(r) كما يلي:

إذا كان: (r) < ٠,٤ فيدل على علاقة ضعيفة أو حجم تأثير ضعيف.

إذا كان: ٠,٤ ≤ (r) < ٠,٧ فيدل على علاقة متوسطة أو حجم تأثير متوسط.

إذا كان: ٠,٧ ≤ (r) < ٠,٩ فيدل على علاقة قوية أو حجم تأثير قوي.

إذا كان: (r) ≤ ٠,٩ فيدل على علاقة قوية جداً أو حجم تأثير قوي جداً.

يتضح بالتعويض في المعادلة (2) :

r = 2(18.50- 6.50)/ (12+12)=1

أن حجم تأثير البرنامج على المجموعة التجريبية في الأداء على مقياس لمهارات صنع القرار حجم تأثير قوي جدا .

وتعزو الباحثة نتائج الفرض الثاني إلى عدم تعرض المجموعة الضابطة للبرنامج الإثرائي وفنياته ، وبالتالي فإن طلاب هذه المجموعة لم يطرأ عليهم تحسن جوهري في القياس البعدي لمهارات صنع القرار ، لذا فإن الفروق بين متوسطات رتب درجات طلاب المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي اتجهت لصالح المجموعة التجريبية التي طبق عليها البرنامج الإثرائي حيث بلغت قيم Z -٤،١٦، وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ .

وترجع الباحثة الفروق الدالة إحصائيا بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي لمهارات إعداد القرار حيث بلغت قيم Zعلى التوالي-٢،٥٨ وهي دالة إحصائيا عند مستوي٠،٠٥ ، ٠،٠١ في اتجاه طلاب المجموعة التجريبية إلى التدريب على مهام الانتباه والتصنيف المبرمجة على جهاز الحاسوب ،كما ترجع الباحثة الفروق الدالة إحصائيا بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي لمهارات تمثيل القرار على المهام الخمس حيث بلغت قيم Z -٣،٩٩ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه المجموعة التجريبية إلى فعالية استخدام (مقاطع الفيديو لبعض الجرائم) وتشير نتائج البحث إلى وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي لمهارات اتخاذ القرار على حيث بلغت قيمة Z -٣،٨٠ وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه المجموعة التجريبية ، وترجع الباحثة هذه النتيجة إلى طبيعة محتوى المقررات الدراسية بكلية الحقوق التي لا تعني بتضمين Subsumption الإسناد على متصل دينامي لعمليات الحكم القضائي ، وتفسر الباحثة وجود فروق دالة إحصائيا بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي لمهارات تقييم القرار على المهام الخمس حيث بلغت قيمة Z -٤،٠٦وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه المجموعة التجريبية التي أتيح لها مطالعة ودراسة العديد من النماذج المحاكية لملفات واقعية لجنح سرقة وتزوير ليضاهي الطلاب المتدربون بين استجاباتهم وتلك الاستجابات النموذجية حيث يتاح لهم فرص التقييم المرجعي .

وترجع الباحثة الفروق الدالة إحصائيا بين المجموعتين التجريبية والضابطة في القياس البعدي لمهارات عرض القرار على المهام الخمس حيث بلغت قيمة Z -٤،٣٣وهي دالة إحصائيا عند مستوى ٠،٠١ في اتجاه المجموعة التجريبية إلى فعالية تدريبات عرض القرار .

النتائج إلى استمرار فعالية البرنامج الحالي وإحداثه متغيرات إيجابية مستمرة في مهارات صنع القرار لدى طلاب المجموعة التجريبية بعد فترة المتابعة التي استمرت شهرا وجاءت هذه النتائج لتدعم فروض البحث الحالي السابقة ، وتؤكد من جهة أخرى على نجاح البرنامج الإثرائي في تحقيق أهدافه .

أولا : المراجع العربية

أبو اليزيد علي المتيت (١٩٧٠): تفسير القاعدة الجنائية ،مجلة قضايا الحكومة ، العدد الثاني ،٣٩٠-٤٢٧ .
أبو زيد سعيد الشويقي (١٩٩٤): مدى فاعلية نموذج برونزفيك لتعلم سلوك التبؤ على ضوء بعض المتغيرات المعرفية واللامعرفية . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة طنطا .
أحمد أبو الوفا (١٩٨٠): نظرية الأحكام في قانون المرافعات(ط٤). الإسكندرية:منشأة المعارف .
أحمد المليجي (٢٠٠٣): التعليق على قانون المرافعات(ج٣). القاهرة : دار العدالة .
أحمد شوقي عمر (٢٠٠٣): شرح الأحكام العامة لقانون العقوبات . القاهرة : دار النهضة العربية .
أحمد فتحي سرور (١٩٩٣): الوسيط في قانون الإجراءات الجنائية.القاهرة : دار النهضة العربية .
أحمد مختار عمر (٢٠٠٨): معجم اللغة العربية المعاصرة . القاهرة : عالم الكتب .
القذافي خلف عبد الوهاب (٢٠١٣): فاعلية برنامج إثرائي قائم على مفهوم الذات في منهج علم النفس لتنمية مهارات اتخاذ القرار لطلاب المرحلة الثانوية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة .
جميل أحمد توفيق (١٩٧٤): مذكرات في إدارة الأعمال . الإسكندرية : دار الجامعات المصرية .
جندي عبد الملك(١٩٧٦):الموسوعة الجنائية (ج٤). بيروت: دار إحياء التراث العربي
حاتم حسن موسى (٢٠٠٢): سلطة القاضي الجنائي في تقدير العقوبة والتدبير الاحترازي . الإسكندرية : منشأة المعارف .
حسن عوض سالم (٢٠٠٥): ضوابط السلطة التقديرية للقاضي الجنائي . رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة .
حسين الدريني ، محمد كامل (٢٠٠٦): تقويم معايير جودة تصميم برامج التدخل السيكولوجي . مؤتمر علم النفس الثالث ، كلية الآداب ، جامعة طنطا .
خالد أحمد جلال (١٩٩٧): علاقة الأسلوب المعرفي وبعض متغيرات الشخصية بسلوك اتخاذ القرار لدى المديرين في الصناعة . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .
محمود سعيد عطيه (٢٠١٤):التفاؤل وفعالية الذات وعلاقتهما باستراتيجيات صنع القرار الأكاديمي وفعاليته : دراسة في نمذجة العلاقات . رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس .

ثانيا : المراجع الأجنبية

1) Afflerbach, P., Pearson, D., & Paris, S.G (2008). Clarifying differences between reading skills and reading strategies. The Reading Teacher, 61(5), 364-373.
2) Belhissi, R., Moudam, Z. & Chenfour, N. (2011). Jurix framework for xml modeling of judicial documents: A support system for checking the regularity of judgments. Engineering science and technology, 1(1), 2250-3498.
3)Bettman,J.R. ,Johson,E.J. & Payne,J.W.(1990).Componential analysis of cognitive effort in choice .Organizational Behavior and Human Decision Process,45,111-139.
4) Cowell, L.H. (2005).Cognitive Heuristics in the context of legal decision making .American Journal of Forensic Psychology,23,17-41.
5) Dhami, M. & Ayton, p. (2001).Balling and jailing the fast and frugal way. Journal of Behavioral Decision making, 14, 141-168.
6) Drobak, J.K., & North, D. (2008). Understanding judicial decision – making: The importance of constraints on non- rational deliberations. Washington university journal of law & policy, 26,131-147.
7) Gerst, s. &Hess,G.(2009).Professional skills and Values in legal Education : The GPS Model . Arizona: University of Arizona school of law.
8) Gregory, R. &Clemen, R. (2004). Improving students' Decision Making Skills. Decision Research, Eugene, Oregon.
9) Hall, M.J., Calabro, D., Sourdin, T., Stranieri, A & Zeleznikow, J. (2005). Supporting Discretionary Decision Making With Information Technology: A case Study in the

Criminal Sentencing Juris diction. University of Ottawa law &Technology Journal, 14, 1-36.

10) Hartoonian, H.M. & Laughlin, M.A.(1986). Decision – making skills . The Elementary Economiat,8(1),163-165 .
11) Helversen,B., & Rieskamp,J.,(2009)Predicting Sentencing for low-level Crimes : Comparing Models of Human judgment . ***Journal of Experimental Psychology : Applied***,15(4),375-395.
12) Keppens,J.&Schafer,B.(2006). Knowledge Based Crime Scenario Modeling. ***Expert system with applications***, 30(2), 203-222.
13) Lau, R.R. (2003) Models of decision making. In D.O. Ssears, L. Huddy, & R,Jervis (Eds), ***Oxford Handbook of Political Psychology*** (19-59) . New York : Oxford university Press.
14) Laurence, M.R (2015). ***Litigation skills***. US : University of Miami Sshool of Law.
15) Lovegrove, A. (2002).Intution, Structure and Sentencing: An Evaluation of guideling judgments. Current Issues in Criminal Justic,23,182-211.